



كلمة

المجموعة العربية

يلقيها

الوفد اللبناني

خلال الاجتماع

الاداري والتنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

- البند ١٦ -

" الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الاسرائيلي على الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل "

نيويورك في ٢٥/٧/٢٠١٧

الرجاء متابعة النص عن الالقاء

**Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY 10017**

شكراً السيدة الرئيس،

أتشرف بالتحدث نيابة عن المجموعة العربية،

السيدة الرئيس،

بداية اسمحي لي ان اتقدم بجزيل الشكر لكم على الجهود التي تبذلونها من اجل انجاح اعمال مجلسنا هذا،

وأود أيضاً ان ارحب بالسيد طارق العلمي ممثل السيد محمد علي الحكيم، الامين التنفيذي للجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا،

وكذلك أن أشكر السيدة ريماء خلف، الامين التنفيذي السابق للجنة على عملها طوال الفترة التي تولت فيها مسؤولياتها على رأس اللجنة.

السيدة الرئيس،

إن المجموعة العربية تقدر عاليا الجهود المبذولة من قبل الفريق العامل على وضع هذا التقرير المعنون: "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الاسرائيلي على الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل"، ونتمن ما جاء فيه، غير أن لنا مجموعة من الملاحظات على هذا التقرير سأورد بعضها فيما يلي، على أمل مناقشته بشكل مفصل ومعمق في وقت لاحق، لدى عرضه على الدورة ٧٢ للجمعية العامة، ومع الجهات المعنية:

أولاً، استخدم التقرير عبارة القوات الأمنية الاسرائيلية (Israeli Security Forces) في عدد من الفقرات للإشارة إلى قوات الاحتلال الاسرائيلي، كما في الفقرة ٨ مثلاً والفقرة ٢٠، ما قد يعطى انطباعاً خاطئاً وقد يكون مضللاً بشأن طبيعة هذه القوات في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. علماً أنه وفي التقارير السابقة، التقرير الصادر عن المجلس عام ٢٠١٥ مثلاً، اعتمدت التسمية: "القوات الاسرائيلية" (Israeli Forces)، كما في الفقرات ٢٧ و ٣١، أو وفي مرات محدودة القوات العسكرية والأمنية الاسرائيلية (Israeli Military and Security Forces).

ثانياً، نلفت النظر مجدداً الى ضرورة التفريق في هذه التقارير ما بين جيش الاحتلال الاسرائيلي، والمستوطنين الإسرائيليين، والاسرائيليين المدنيين القاطنين داخل حدود دولة اسرائيل، كما في الفقرة العاشرة مثلاً، باستخدام المصطلحات المناسبة.

أشار التقرير، في نسخته باللغة العربية، وفي فقرته ٤٥ الى الجدار (The wall) الذي تبنه اسرائيل في الاراضي الفلسطينية وهي التسمية التي اعتمدها المحكمة الدولية في مطالعتها رقم ٢/٢٠٠٤ تاريخ ٩ تموز ٢٠٠٤، غير أنه وفي نسخته باللغة الانكليزية استخدمت تسمية عائق (The barrier) بدلاً من جدار. يشار إلى أنه وبالعودة إلى التقرير الصادر عام ٢٠١٥ لم يرد في أي من فقراته كلمة "عائق"، بل اعتمدت التسمية القانونية أي "الجدار".

نكرر دعوتنا الى أن تولي لجنة الامم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا الأهمية اللازمة لمجموعة من الامور الحيوية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ولانعكاسات الاحتلال الاسرائيلي عليها وعلى الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، كحقوق الغاز في البحر الابيض المتوسط غربي قطاع غزة وحقوق النفط الواقعة في اراضي قرية رنتيس غرب رام الله، والتي سبق لنا وان طالبنا بضرورة ادراجها والتطرق لها في التقارير الصادرة عن اللجنة، في مثل التقرير الموضوع اليوم أمامنا، كذلك الى ضرورة ايلاء التقارير المقبلة الأهمية لقطاع السياحة الفلسطينية والذي هو قطاع واعد جدا وفيه تكمن فرص حقيقية للتنمية الاقتصادية في دولة فلسطين، وهذا القطاع يواجه تحديات يومية ومعوقات كبيرة جدا تضعها قوات الاحتلال الاسرائيلية.

ختاماً، اسمحي لي السيدة الرئيس، أن أضيف أن المجموعة العربية نتمن وتشدد على أهمية عمل كافة اللجان الاقليمية الخمس التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، خاصة في ما يتعلق بتعزيز التعاون والتكامل بين الدول لتحقيق أجندة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وبصفتي الوطنية، لاسيما وأن لبنان يستضيف المقر الرئيسي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في بيروت، أن أؤكد مرة جديدة أن حكومة بلادي حريصة كل الحرص على عمل اللجنة واستمرار التعاون والتنسيق مع إدارتها لما فيه من إفادة ومصلحة للإقليم، وفق الأولويات الوطنية للدول الأعضاء فيها.

شكراً السيدة الرئيس،